فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للاسعار واثرة على جودة المعلومات المحاسبية.وفق المعيار الدولي(٢٩)

(دراسة تطبيقية لشركة الاسمنت الاردنية)

أ.م.د. ابراهيم خليل حيدر السعدي

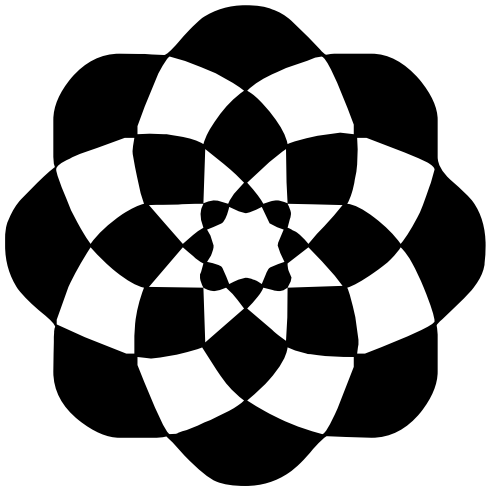

الخلاصة :

استهدف البحث دراسة اثر التغيرات العام للاسعار على البيانات المالية للشركات لاردنية ودراسة الاثر المحتمل لتعديل البيانات بالتغير الذي يطرا على الاسعار والقوة الشرائية للوحدة النقدية وقد اظهرت نتائج البحث ان البيانات المالية التاريخية تحتاج الى بعض التعديلات لتعكس الواقع الحقيقي لتلك الشركات وان تعديل هذه البيانات لاظهار التغير في القوه الشرائية لوحدة النقد اصبح مهم لمتخذي القرارات الاستثمارية .

وقدم البحث عرض مختصر لا هم الطرق المفتوحة في الادبيات المحاسبية لمعالجة تاثير التغيرات في مستوى الاسعار على البيانات المالية وهما التكلفة التاريخية المعدلة بالارقام القياسية وكيفية بناء هذه الارقام وطريقة التكلفة الجارية وتم اختيار الطريقة الاولى لاستخدامها في هذا البحث لسهولتها وكثرة استخدامها من قبل المنشاة الصناعية .

وهدف الدراسة على وجة الخصوص اثار التغيرات في الاسعار التي توثر على القوائم المالية والتي تسمى بالمحاسبة عن التقلبات في الاسعار حيث لاحظنا من خلال البحث تاثير ذلك على البيانات مما سيكون لة تاثير سلبي على القوائم المالية المنشورة والتي من شانها ان توثر على اتخاذ القرارات لذا تطلب الامر عرض البيانات عرض البيانات المالية للمنشات الاقتصادية بصورة مناسبة تعكس الواقع لهذه البيانات وهذا ما تم عملة في التطبيق العملي للبحث

لاحدى الشركات المساهمة الاردنية حيث تم تعديل قوائمها باستخدام محاسبة المستوى العام للاسعار (محاسبة التضخم) كما وردة في المعيار الدولي رقم (٢٩) وتم بيان الفرق واضحا للقوائم المالية المعدلة بع احتساب اثر انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البنود والقوائم المالية للشركات .

وقد تم اختيار شركة الاسمنت الاردنية لدراسة ظاهرة التضخم واثرة على جوده البيانات المحاسبية لعدة سنواتن كدراسة تطبيقية مبينا تعديل ارقام هذه البيانات باستخدام التكلفة المعدلة .

مقدمة البحث

يودي الارتفاع في المستوى العام للاسعار الى انخفاض القوه الشرائية للوحدة النقدية وتطلق على هذه الظاهرة بالتضخم وقد اصبحت هذه الظاهرة سمة عالمية وبما ان المحاسبة تستخد نظام التكلفة التاريخية في قياس الاداء الاقتصادي فيبدو من المعقول ان نفترض ان هذه الارقام التي تنتجها الانظمة المحاسبية التقليدية لاتعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للوحدة ومع تزايد معدلات التضخم في العلم بصورة عامة وفي الاقطار العربية بصوره خاصة ارتفعت الكثير من الاصوات المطالبة بتطبيق محاسبة التضخم كما تدخلت المنظمات المهنية والزمت بعض المشروعات من احجام معينة باعداد قوائمها المالية معدلة

بالاسعار الجارية كذالك قامت العديد من الدول باصدار تعليمات لتعديل المعلومات المحاسبية لتعكس القوة الشرائية للوحدة النقدية وان معدل التضخم مقاسة بالارقام القياسية لاسعار المستهلك كانت عالية جدا في الدول العربية اذا وصلت الي حوالي 82% في بلدان مثل السودان والصومال .

انا هذا البحث ماهو الا مناقشة وتذكر ببعض الاساليب الموضوعية لتطبيق ما يسمى حديثا بمحاسبة المستوى العام للاسعار (محاسبة التضخم) والاسس الموضوعية والمساعده لتعريف التضخم واثاره على مستوى المحلى الداخلي والمستوى الاقليمي ودراسة انواع التضخم وارتفاع الاسعار وتاثيرها على المحاسبة التقليدية والضوابط الموضوعية للحد من ظاهرة التضخم والقيمة الزمنية للنقود والايجابيات والسلبيات لتطبيق محاسبة

التضخم والتوصيات الازمة للوصول الى مسوى علي من القدرة والتحكم في مثل هذه الضروف التي تواجهها حاليا اغلب الدول في العالم اجمع.

ان الاساس التي تقوم علية المحاسبة المالية عباره عن فرضيات ومبادى معروفة واساسية للدارسين والمهتمين بعلم المحاسبة بشكل عام فهناك افتراضات توثر في المحاسبة منها فرضية الوحدة الاقتصادية فرضية الاستمرارية فرضية الوحدة النقدية فرضية الفترة المالية .

اما بالنسبة لعلاقة التضخم بهذه الفرضيات ناخذ على سبيل المثال فرضية الوحدة النقدية وهي ان المحاسبة مبنية على اساس افتراض ان النقد هو القاسم المشترك الذي بواسطتة تقيم النشاطات الاقتصادية وكذالك فان الوحدة النقدية توفر مبد اساسيا ملائما للقياس المحاسبي والتحليل .

وبهذا المبدا يتم التغاضي عن ضاهرة تغير الاسعار (التضخم والانكماش) ولكن في المستقبل سوف تقوم المؤسسات المختصة بالمحاسبة بوضع الخطط لمواجهة هذه المشكلة التي بدات بالتزايد خصوصا في الدول المتقدمة .

مشكلة البحث

قصور المعلومات المحاسبية بسبب التغير العام للاسعار (التضخم) حيث ان التضخم يولد عن اعداد البيانات المحاسبية مشكلة الارقام التضخمية الغير حقيقية والتي سببها التغير في المستوى الاسعار وهذا يعني سوف نحصل على القوائم مالية للشركات بارقام قليلة الجوده بعيدة عن الواقع مما يصعب على المسفيدين من هذه البيانات والمستثمرين اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة بهذه الارقام التضخمية لذا قدم البحث دراسة كيفية تعديل هذه الارقام بادخال الطرق المحاسبية في المحاسبة التغير عن الاسعار وتطبيق المعاير الدولية المحاسبية رقم (29) لكي تكون هذه الارقام اقرب للحقيقة وعادلة ممكنة الاعتقاد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية او وضع الخطط المستقبلية .

اهمية البحث:

ترجع اهمية البحث الى اهمية جودة المعلومات المحاسبية وعلاقاتها بوضع محاسبة التضخم بح ذاتها وتاثيرها على البيانات المحاسبية للشركات المساهمة حيث ان الظروف السائدة التي يعيشها الاردن افرزت معدلات عالية من التضخم في حين ان الشركات الاردنية ما زالت تتبع اسلوب التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية والتي تكون هذه النتائج غير معبرة بعدالة عن حقيقة الوضع الاقتصادي لذا سنحاول في هذا البحث تعديل البيانات المحاسبية لاحدى الشركات الاردنية التي تستخدم التكلفة التاريخية وبيان الفرق الشاسع والواضح لبيانات بعد التعديل في نفس ظروف التضخم لكي تكون البيانات المالية اكثر واقعية واكثر جوده وفي الاعتماد عليها استعرض البحث ايضا معالجة الفكرالمحاسبي لمشكلتي البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعبر عن نتائج القياس المحاسبي التقليدي

اهداف البحث :

يهدف البحث الى ما يلي :

١- بيان اثر التضخم على القوائم المالية (كقائمة الدخل وقائمة المركز)

وبالتالي توجيه قصور هذه القوائم المالية لكي تعد على اساس محاسبة التغير في تقلبات الاسعار لتحسين نوعية المعلومات التي تنشرها

٢- بيان اثر المكاسب والخسائر في القوة الشرائية على البنود النقدية في القوائم المالية

٣- تحديد الاطار العام لمشكلة التغيرات السعرية وطبيعتها واثرها على وظيفة القياس المحاسبي

٤- معرفة النشاط الحقيقي من مكاسب او خسائر للشركة موضع الدراسة الميدانية في ضل ظروف التضخم وذالك عن طريق تعديل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي باستخدام محاسبة التضخم (معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩)

٥- تحديد دور السياسات النقدية في ضبط التضخم وتفسيرة

فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضيات التالية :

١- عدم قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المستوى العام للاسعار وبالاخص الاسلوب الحديث كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٩)

٢- عدم امكانية التسليم المطلق بالقياس المحاسبي للاصول وباذات طويلة الاجل على اساس التكلفة التاريخية اذا لم يعد مقبولا لذا تطلب الامر الاهتمام بدراسة محاسبة التضخم واثر التقلبات في المستةى العام للاسعار .

٣- قصور القوائم المالية في ترشيد القرارت الاستثمارية .

الدراسات السابقة في الاردن

بالرغم من انتشار ظاهرة التضخم وزيادة الضغوطات على الاقتصاد الاردني الا ان هذه الظاهرة لم تحظ بالاهتمام اللازم ورغم ان هناك عدد من الدراسات والبحوث التي انجزت واشارت الى مشكلة التضخم الا ان هذه الدراسات لم تكن شاملة ولم تتطرق الى الموضوع التضخم بشكل مفصل ومباشر واكتفت بالاشارة لذالك عن بعد سواء على مستوى دراسات او على مستوى السياسات الاقتصادية التطبيقية .

فقداثبتت الدراسة التي قام بحمد مجيد سليم في المحاسبة التضخم حالة واقعية بالاردن على مرور قيام المنشات الاقتصادية الكبير نسبيا تدريب سر حسابتها على الطرق معالجة اثار التضخم على القوائم المالية وذالك باعداد بيانان معدلة بالتغير في القوة الشرائية للنقود (محمد مجيد ١٩٩٥)

قام عطية بدراسة تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتذقيق في الاردن (عطية ١٩٨٠)

وقد بينت نتائجها ان محاسبة التضخم غير مطبقة في الاردن على الرغم من ارتفاع الاسعار لمختلف الاسعار لمختلف المواد والسلع وارتفاع معدلات الاجور كما اشرت الدراسة الى اله يصعب تطبيق محاسبة التضخم في الاردن بسبب قلة الاحصائيات الازمة لتحويل القيم التاريخية لعناصر التاريخية لعناصر القوائم المالية الي القيم بالاسعار الجارية .

وفي دراسة لمحاسبة التضخم بين المعارضين والتاييد قام خالد عبد الله تم تركيز على مناقشة الاراء المؤيدة لمحاسبة التضخم والمعارضة لها وخلصت الدراسة الى ضرورة التعامل مع ظاهرة التضخم محاسبيا لان أي تجاهل لها ينطوي على تشويش مستخدمي القوائم المالية (عبد الله ١٩٨٣)

اشار دهمش في الدراسة عن المبادى والقواعد المحاسبية المطبقة في الاردن الى انة لايوجد لاي نوع من محاسبة التضخم حيث بين ان اساس التكلفة التاريخية هو الاساس المطبق لدى الشركات الاردنية كافة (دهموش ١٩٧٨).

تنظيم البحث

في ضوء مشكلة البحث واهدافة ومنهجة يتضمن تنظيم البحث مناقشة المواضيع التالية

أ - الاطار النظري للبحث ويشمل النقاط التالية

- التضخم في الاردن
- اسباب التضخم في الاردن
- التغير في المستوى العام للاسعار وانعكاساته على القوائم المالية

- مداخل محاسبة التضخم

١- مدخل التكلفة التاريخية المعدلة

٢- مدخل طريقة التكلفة الجارية

ب- الدراسة التطبيقية وتشمل النقاط التالية :

١- مجتمع وعينة الدراسة

٢-اداة البحث

٣- اساليب التحليل الاحصائي

ج- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

د- الخلاصة والنتائج والتوصيات

أنموذج الدراسة

على ضوء عوامل الدراسة التي استخدمت بالبحث يمكن وضع مخطط للدراسة كما يلي :

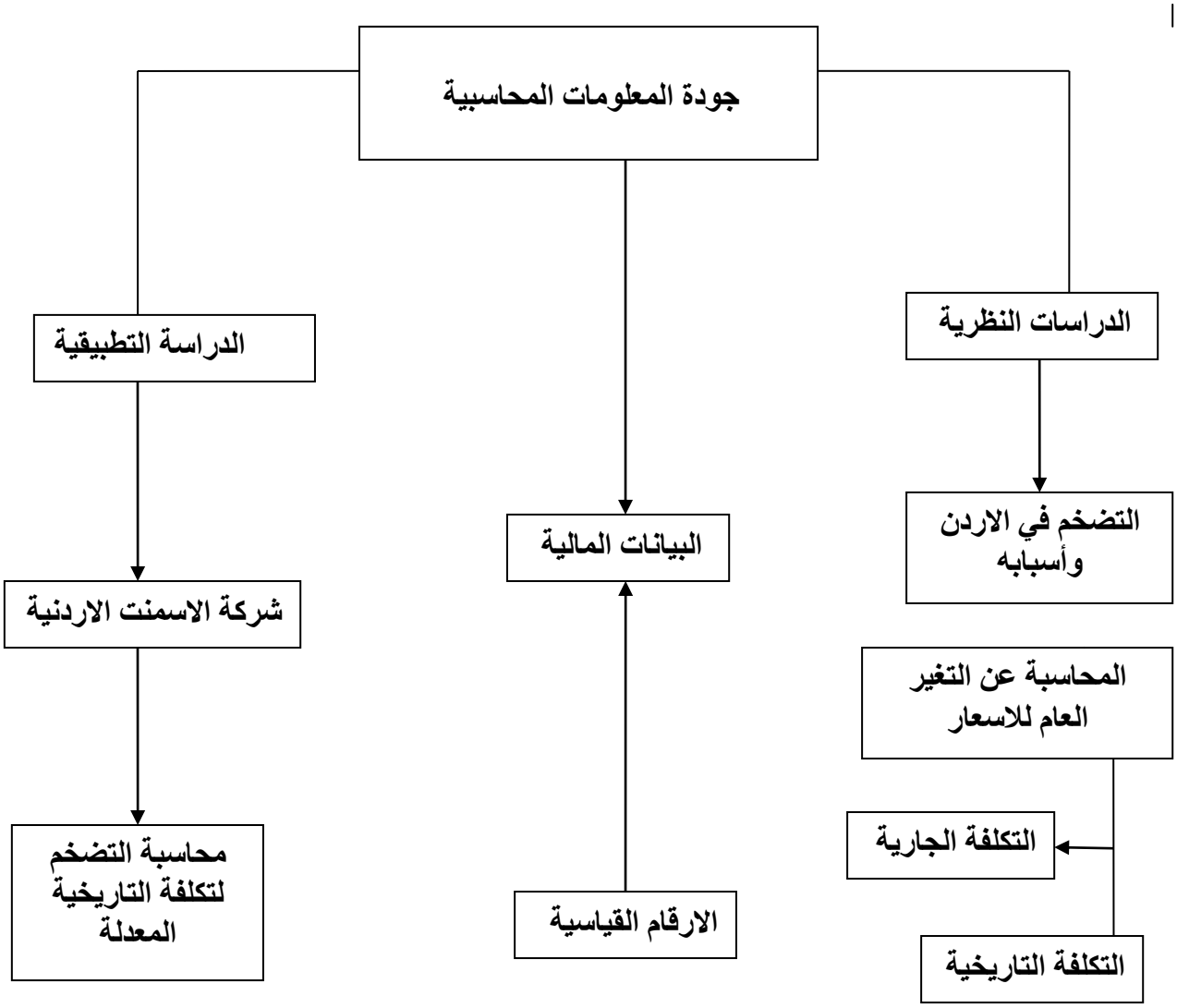

التضخم في الاردن

بلغ معدل التضخم في المملكة خلال عام ٢٠٠٤ مقاسيا بالتغير في الرقم القياسي الاسعار المستهلك ٣,٤% مقابل ١,٦ في عام ٢٠٠٣ ويغرلي الارتفاع في معدل التضخم ٣,٤% في عام ٢٠٠٣ الى الاجراءات الادارية التي تم اتخاذها خلال عام ٢٠٠٤ والقاضية برفع اسعار المشتقات النفطية ورفع نسبة الئريبة العامة على المبيعات بقدار ثلاث نقاط مثوية لتصل الى ١٦% وكذالك فرض ضريبة مبيعات عامة وبنسبة ١٣% على التبغ ومنتاجاتة والمشروبات الكحولية الى جانب الضريبة الخاصة المفروضة عليها سابقا بالاضافة الى ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية الرئيسة مقابل الادور والذي ادى الى رفع اسعار السلع المستوردة .

ومن الجذير بالذكر ان دائرة الاحصاءات العامة قامت باعتماد عام ٢٠٠٢ بدلا من عام ١٩٩٧ كنسبة اساس لاحتساب موشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك كما قامت بتعديل طفيف على الاهميات النسبية للمجموعات المكونة للرقم القياسي بحيث انخفضت الاهميات النسبية لمجموعات المواد الغذائية والمساكن والملابس والاحذية بما مقدارة ٧,٧٦ نقطة مئوية وبالمقابل ارتفعت الاهمية النسبية لمجموعة السلع والخدمات الاخرى بنفس المقدار.

اما معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ خلال العام ٢٠٠٤ ٥,٢% مقابل ٢,١% في عام ٢٠٠٣ وقد جاء الارتفاع في معدل التضخم وفقا لهذا المفهوم لامحصلة لارتفاع كل من مخفض بئد صافي الضرئب على المنجات بنسبة ١٤,٠% ومخفض قطاعات الانتاج السلعي بنسبة ٦٠% ومخفض قطاعات الانتاج الخدمي بنسبة ٣,٣% .

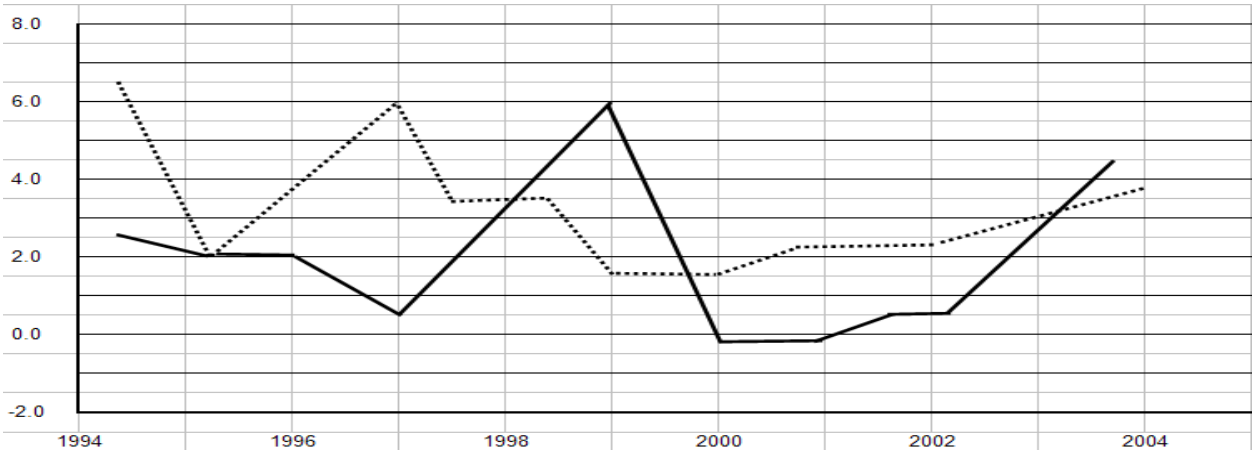

١- المنحنى المتواصل مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP.

٢- المنحنى المتقطع مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة CPI

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣,٤% مع ارتفاع نسبة ١,٦% في عام ٢٠٠٣ وقد تركز الارتفاع في الاسعار مجموعتي المواد الغذائية والسلع والخدمات الاخرى وللتان ساهمتا بنحو ٣,١ نقطة مئوية في معدل التضخم وفيما ياي عرض لابرز التطورات التي شهدتها مكونان القياس لاسعار المستهلك :

*ارتفاع اسعار مجموعة المواد الغذائية ذات الوزن الاكبر في مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك بنسبة ٤,٦% في عام ٢٠٠٤ مقابل ٢,٦% في معدل التضخم مقارنة بمستواها في العام الماضي بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية لتصل هذا العام ١,٨ نقطة مئوية ويعزى الارتفاع في الاسعار هذه المجموعة الى التبغ

اسعار جميع البنود المكونة لها وخصوصا التبغ ومنتجاتة (٩٠%) ونتجة لاخضاع هذا البند للضريبة العامة الخاصة معا اعتبارا من مطلع نيسان ٢٠٠٤ وللحلوم والدواجن (٦,٥%) والحبوب ومنجاتها (٥,٢%) والالبان ومنجاتها والبض (٦,٠%) والملحق الاحصائي جدول رقم (١)

*ارتفاع اسعار مجموعة السلع والخدمات الاخرى بنسبة ٤,٦% في عام ٢٠٠٤ مقارنة بارتفاع نسبة ٠,٨% في عام ٢٠٠٣ وتبعا لذالك ارتفعت مساهمتها في معدل التضخم لتصل في عام ٢٠٠٣ وتبعا لذلك ارتفعت مساهمتها في معدل التضخم لتصل الى ١,٣ نقطة مئوية بالمقارنة مع ٠,٢ نقطة مئوية في العام السابق وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لاسعار النقل والاتصالات والتعليم بنسبة ٦,٣% على الترتيب .

حافظت اسعار مجموعة المساكن على نفس معدل نموها في عام ٢٠٠٣ والبالغ ١,٧% وجاء النموفي اسعار هذه المجموعات نتيجة لارتفاع الرقم لاسعار الوقود والانارة بنسبة ٥,١ نظرا لتاثرها .

بقرار رفع اسعار المستقات النفطية وكذلك ارتفاع الرقم القياسي السكن وملحقاتة بنسبة ١,٤% نتيجة لزيادة الطلب على الشقق السكنية خلال عام ٢٠٠٤.

تراجع اسعار مجموعة الملابس والاحذية ذات الوزن الاقل في مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك بنسبة ٢,٤% في عام ٢٠٠٧ تراجع نسبة ٣,٣% في عام٢٠٠٤%

معدلات التضخم للمجموعات الداخلة

ضمن الرقم القياسي لاسعار المستهلك

بالنسب المئوية2007-2004

المجموعات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المواد الغذائية	٠٣	٠,٢	٠,٦	٤,٦
المساكن	١,٩	٢,٢	١,٧	١,٧
الملابس والاحذية	١,١	٠,٦	٣٣	٢,٤-
السلع والخدمات الاخرى	٤,٧	٥,٢	٠,٨	٤,٦
الرقم القياسي العام	١,٨	١,٨	١,٦	٣,٤

اسباب الضخم في الاردن

١- الزيادة في عرض النقد

٢-حوالات العاملين في الخارج

٣- الدين العام

٤- سؤ توزيع التسهيلات الائتمان للجهاز الطرفي

٥- ارتفاع اسعار الواردات

٦- الاختلاف في سوق العمل الاردني

٧-تضخم قطاع التجارة والخدمات وتوجية الاستثمار الاقتصاد

٨- القرارت الادارية في رفع اسعار المشتقات النفطية

٩- رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات

١٠- ارتفاع اسعار حرف العملات الاجنبية الرئيسية مقابل الدولا

اهداف محاسبة التضخم

كما راينا فان المشكلة الاساسية التي يواجهها المحاسب في اعداد القوائم المالية هي مشكلة القياس الدقيق لحركة الايرادات والمصروفات وكذلك التعبير عن الموجودات والمطلوبات اذا ان استخدام للقيمة الاسمية للنقود للتعبير عن القيمة الايرادات والنفقات وكذلك الموجودات واللمطلوبات يفترض فيها ثبات هذه القيمة (النقود) يتمكن قارى البليانات المالية من اتخاذ قراره على اساس موضوعية .

التغير في المستوى العام للاسعار وانعكاساته على القوائم المالية :

ان قياس الدخل وفق النموذج التقليدي يظهر الدخل بصورة مبالغ فيها لسبب الفارق الزمني بين توقيت حدوث التكاليف والايرادات فالاصول والبضائع التي يتم توليد الايرادات من خلالها قد تم الحصول عليها في فترات سابقة وبالتالي فان قيمتها التاريخية تكون اقل من قيمتها الحالية نتيجة الارتفاع في معدلات الاسعار كما يفقد راس راس المال قوتة الشرائية العامة .

ويوديالى صعوبة تمييز بين ارباح النشاط الاقتصادي وبين ارباح حيازة الموجودات او الاصول غير النقوية ويمكن ان يضاف الى ذلك ان النشاط الاقتصادي يتحمل معدلات ضرائب اعلى مما يجب .

ولهذا كلة تفقد النتائج المحاسبية قدرتها على اجراء المقاومات بين فترات مختلفة كما ان المقارنة بين عدة مشاريع لفترات واحدة تتاثر بسبب حيازة هذه المشاريع لموجوداتها الثابتة في فترات زمنية مختلفة.

ويمكن تلخيص النتائج التغير العام في مستوى الاسعار فيما يلي :

١- انتهاج السياسة في تحديد الربح القابل للتوزيع على اصحاب المشروع لا تضمن المحافظة على القوة الشرائية لحقوقهم او القدرة الانتاجية للمنشئة.

٢- تحديد الربح الدوري على ضوء مقارنة الايرادات الجارية بتكاليف المواد الانتاجية على اساس اسعار فترات سابقة وبالتالي يصعب قياس كفاءة اداء المنشئة في ادارة عملياتها.

٣- كما ان اظهار الموجودات لقيمتها الاصلية (التاريخية) يترتب عليها ان اجمالي التكلفة سوف يظهر تجميعا لكميات من الاصول مشتراة باسعار مختلفة بالاضافة الى ان اجمالي التكلفة لا يعكس القيمة الحركية لهذه الموجودات عند بيعها او استبدالها او استخدامها من قبل المشروع .

٤- يترتب على اظهار الموجودات (والمطلوبات) بقيمتها التاريخية عدم امكانية اظهار الارباح (والخسائر) التي لم تتحقق بعد لكنها تنشا نتيجة حيازة الموجودات غير النقدية في فترات ارتفاع (انخفاض) مستويات الاسعار.

٥- عدم امكانتية الفصل بين الارباح (الخسائر) وكذالك الناشئة عن العمليات العادية للمشروع وبين تلك التي تنشا نتيجة حيازة الاصول غير النقدية وكذالك تلك التي تنشا عن حيازة الموجودات المقدرة او الافتراص في فترات تقلبات مستويات الاسعار .

مشاكل القياس في ظل التضخم :

مما سبق يظهر لنا القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق المبادى المتعارف عليها تعاني من الكثير من النواقص الخطيرة في مجال القياس المحاسبي يمكن اهمها بما يلي :

١/٤-اثار على قياس الدخل :

كما ذكرنا سابقا فان الدخل يظهر في القوائم المالية بصورة مبالغ فيها بسبب ذلك وجود الفارق الزمني بين توقيت حدوث التكاليف والايرادات تعود الى حيازة موجودات وبضائع في فترات زمنية سابقة وبالتالي فان قيم هذه الموجودات تم احتسابها بموجب اسعار التاريخية (الاصلية) والتي غالبا ما تكون اقل بكثير من قيمتها نتيجة للتضخم .

٢/٤- اثارة على قياس كفاءة الادارء :

هناك طريقتان لقياس كفاءة اداء المشروع :

أ- الطريقة الاولى تقوم على اساس مقارنة اداء المشروع في فترات زمنية مختلفة.

ب- الطريقة الثانية تقوم على اساس مقارنة اداء مشاريع مختلفة او مشابهة في فترة زمنية واحدة .

ان المعلومات المالية تتضمن وحدات قياس مختلفة (وحدات نقدية اسمية) تتناقص قوتها الشرائية مع الزمن نتيجة للارتفاع العالمي مستويات الاسعار ولهذا فان استخدام هذه البيانات كما في الطريقة الاولى لا يسمح بالحصول على مقياس دقيق لكفاءة اداء المشروع اما بموجب الطريقة الثانية فان التباين العمري للموجودات بين المشاريع المختلفة لا يسمح للبيانات المالية في هذه المشاريع بالحصول عى مقياس دقيق لكفاءة الاداء وذلك لانعكاس قيم هذه الاصول على التكاليف مما يجعل مقياس الاداء متحيزا الى الاعلى

بالنسبة للوحدات ذات الاصول المتقدمة في العمر وقد يكون من المفيد هنا وقبل البدء في تناول البدائل المطروحة لحسابات التضخم ات تتعرض للاعتبار النظرية التي افضت الى هذه البدائل.

مداخل محاسبة التضخم :

هناك مدخلات اساسيان لمعالجة اثار التضخم على الارقام المالية بما يسمى محاسبة التضخم وهما :

-مدخلات التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للاسعار

General Price Level Adjusted Historical Cost(GPLA)

- مدخل طريقة التكلفة الجارية

Current Cost Accounting (CCA) وسنخصص الفصلين القادمين لبحث مميزات وقصور كل طريقة وكيفية استخدمها واعدادها.

اسس واهداف مدخل التكلفة التاريخية المعدلة (General Price Level Adjusted)

وفق هذا المدخل يتم تعديل بيانات القوائم المالية التاريخية الى بيانات معبر عنها بوحدة نقد موحدة ذات قوة شرائية موحدة ويتم باستخدام الارقام القاسية للتغيرات في المستوى العام للاسعار للوصول الى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقد في تاريخ اعداد القوائم المالية أي ان هذا المدخل تعتمد على تعديل وحدة القياس فقط دون التعرض الى اساس القياس بمعنى ان هذه القوائم المالية يتم اعدادها على اساس النموذج التقليدي المعتمد على الكلفة التاريخية ثم يتم تعديل قيمة وحدة القياس لاعداد القوائم المالية المعدلة .

* استخدام الارقام القياسية المناسبة :

لقد تم اقراح العديد من الارقام القياسية التي يمكن استخدامها في تعديل القوائم المالية نذكر منها :

1- الرقم القياسي الخاص Special Price Index

٢- الرقم القياسي للاسعار الحملة Whole Sale Price Index

٣- الرقم القياسي للناتج الاجمالي GNP Implicit Price Deflator

٤-الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية ولسنا هنا في مجال المقارنة Consumer Price Index بين مزايا وعيوب كل طريقة ولكن معظم الكتاب في هذا المجال بما فيهم جمعية المحاسبين الامريكية ايدوا استخدلم الرقم القياسي لاسعار المستهلك ونورد هنا اهم مزايا هذا الرقم :.

١- ان هذا القياس اصبح معروفا وعاما للتعبير عن التغير في المستويات الاسعار فقد تم استخدام هذا القياس منذ منتصف الخمسينات .

٢- انها اقل تاثيرا بالتغير الفنية والتكنولوجية التي تحدث بعكس الحال مع بعض الارقام القياسية الخاصة.

٣- انة اقل تاثيرا بالتقلبات العرضية التي تحدث في الاسعار كما هو الحال في رقم القياسي لاسعار الجملة :

٤-اثبتت الدراسات الاحصائية وجود معامل ارتباط مرتفع بين هذا الرقم القياسي لاسعار الجملة .

* مدخل التكلفة الجارية :

بخلاف نوذج التكلفة التاريخية المعدلة والذي يقوم على اساس تعديل وحدة القياس المحاسبي وهي وحدة النقد يقوم نموذج التكلفة الجارية على تعديل اساس القياس التقليدي لعناصر الموجودات بمعنى انة يعبر عن اثر التغيرات التي طرات على قيم عناصر الاصول نتيجة التغيرات في اسعار هذه العناصر وليس تعبيرا عن اثر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد او المستوى العام للتضخم او بمعنى اخر يعتمد هذا النموذج على تعديل القياس المستخدم في المحاسبة التاريخية على اساس يعتمد على القيم الجارية (القيمة الاستبدالية أ, صافي القيمة البيعية للموجودات) للمحاسبة عن قيم الموجودات في المركز المالي . وتحديد الربح الدوري (العادي)

وبذلك فان هذا النموذج يهدف في جوهرة الى الفصل بين :

١- الربح من العمليات : وهو عبارة عن مقارنة ايرادات الفترة بالتكلفة الجارية للمواد المستفيدة في انتاج هذه الايرادات .

٢- مكاسب (خسائر) حيازة الموجودات غير النقدية نتيجة لارتفاع (انخفاض) اسعار السوق الخاصة بتلك الموجودات خلال الفترة .

ان الاهتمام بهذا النموذج قد تعاظم منذ عقدين من الزمن وخاصة بعد اصدا ساندي لاند البريطاني سمبتمر ١٩٧٥ والذي اوصى بالاخذ بنظام يقوم على اساس القيم الجارية بدلا من النظام التقليدي على الكلفة التاريخية ففضل بذلك هذا النموذج عن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة المشار الية في السياق .

١/٢- تعريف نموذج التكلفة الجارية :

يعرف (بومان) نموذج التكلفة الجارية بانة "طريقة قياس ونشر المعلومات المتعلقة بالموجودات والمصاريف باستخدام او بيع هذه الموجودات باسعارها الجارية اة بقيمتها الاستبدالية بتاريخ الميزانية العمومية او بتاريخ البيع او الاستخدام " وبذالك فهي تمثل كلفة الحصول على نفس الخدمات المتوقعة من استخدام الموجودات المملوكة للمنشاة.

ولهذا فان هذا النموذج يركز على قياس الكلفة الجارية لموجودات الشركة وليس كلفة الاستبدال النظرية ولهذا فهي مبنية على تقدير التكاليف على ضوء كلفة الحصول على او انتاج نفس الخدمات والمنتجات بنفس التكاليف التشغيلية التي تحتاجها الموجودات الحالية المملوكة من قبل المنشاة .وهي بهذا بعكس الطرق التي سبق معالجتها والتي تعتمد الكلفة التاريخية او تعديلها وفق الارقام القياسية لها فان النموذج هو الخروجعن الطرق القديمة اذ انة لا يشتمل التكلفة التاريخية بل يعتمد على التكلفة الجارية (الحالية) لتحل محل التكاليف التاريخية .كما ان التكلفة الجارية ليست بالضرورة تعبر عن القيمة الاستبدال للموجودات الحالية اذ ان استبدال الموجودات الحالية لا بد ان ياخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية على الكلفة.وفي بعض الاحيان فان موجودات الشركة لا يمكن احلالها او استبدالها او التعويض عنها لانها اصبحت قديمة .وفي بعض الاحيان فان موجودات الشركة لايعادل الاموال التي صرفت او الالتزامات التي نشات بواسطة الشركة بل تمثل الحركة النظرية المبنية على تقديات بماذا كانت الشركة ستصرف حاليا للقيام بنفس نشاطها.

شركة مصانع الاسمنت الاردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

تاسست شركة مصانع الاسمنت الاردنية المساهمة العامة المحدودة خلال عام ١٩٥١ وسجلت كشركة مساهمة عامة ادى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٢٥ بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٤ هذا وقد تم زيادة راسمال الشركة خلال السنوات السابقة ليصبح ٦٠٤٤٤٤٦٠ سهما بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد .

ان من اغايات الشركة الئيسية القيام باعمال صناعية وانتاج الاسمنت والاتجار بة داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها سواء مباشرة او بالوساطة وبالشروط والوسائل التي تراها مناسبة .

عقد الامتياز :

انتهى عقد امتياز الشركة خلال شهر كانون الاول ٢٠٠١ حيث كان هذا العقد لمدة خمسين عاما اعتبارا من عام ١٩٥١ وكان اهم بنود عقد الامتياز مايلي :

-- يتم تحديد اسعار بيع الاسمنت من قبل الحكومة المملكة الهاشمية بلاتفاق مع ممثلين عن الشركة على ان يجوز تعديل هذه الاسعار من قبل الشركة في حال ارتفاع طارى في الاسعار يتجاوز ما نسبتة ١٠% من الكلفة الاجمالية للانتاج او بموافقة الحكومة من حين الى اخر كلما وجد ذلك مناسبا .

--لا يجوز للشركة ان تنتقل او توجر هذا الامتياز وان تتصرف باي حق او سلطة مخولة لها بموجبة دون ان تحصل على موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

-- بلغت الطاقةالانتاجية للشركة عند التاسيس ١٧٥ الف طن ارتفعت تدريجيا ليصل الى ٣,٢ مليون طن سنويا من ١٩٨٣ .

-- في عام ١٩٨٨ باعت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ٣٣% من حصيلتها الى شريك استراتيجي هو مجموعة لافارج الفرنسية التي تحتل مركز القيادة في العلم في مجال تصنيع مادة الاسمنت وتمتلك مجموعة الافارج حاليا ٤٨% من راسمال الشركة.

-- تمتلك الشركة مصنعين لانتاج الاسمنت يقع احدهما في منطقة الفحيص والاخر في منطقة الرشادية كما انشات الشركة في عام ١٩٢٢ محطة العقبة للتصدير وبلغ عدد موظفيها ١٤٨٥ كما ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨

اجراءات تعديل المعلومات المحاسبية :

سيتم البحث عن طرق وضع برنامج حاسوب مناسب اذ سيتم تحميل المعلومات التاريخية على برنامج ليتم تعديلها وفق الارقام القياسية الصادرة عن البنك المركزي وبما ان البحث اعتمد على المعلومات المشورة والواردة في القوائم المالية للسلطة فقد تم الالتجاء الى طرق تقريبية لتقرير اثر التضخم على البيانات المالية التاريخية .

المبيعات :

-- بلغت الكميات المباعة محليا من الاسمنت ٢,٤٨١ مليون طن بزيادة مقدارها ١٠% عن المبيعات المحلية لعام ٢٠٠٥ وبلغ اجمالي صادرات الشركة الاسمنت ٨١٤ الف طن بزيادة نسبتها ٤٦% عن صادرات عام٢٠٠٥ .

-- بلغ اجمالي صادرات الشركة من الاسمنت ٨١٤ الف طن بزيادة نسبتها ٤٦% عن صادرات عام ٢٠٠٥-- ارتفعت المبيعات المحلية بنسبة ٤,٥% حيث بلغت ٢,٧٧مليون طن في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٢,٦٦ مليون طن في عام ٢٠٠٦ اما المبيعات الخارجية فبلغت ٠,٧٨ مليون طن وبذلك يكون صافي قيمة مبيعات الشركة الاجمالية ١٣٩,٧٤٢ مليون دينار بنسبة ارتفاع ١٠,٩% عن اجمالي مبيعات ٢٠٠٧ البالغة ١٢٥,٩٠٥ مليون دينار

-- تم تعديل المبيعات خلال السنة على اساس متوسط التغيرات في المستوى العام للاسعار خلال السنة كما يلي :

القيمة المعدلة للمبيعات = اجمالي مبيعات السنة × (الرقم القياسي العام في نهاية السنة ÷ متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة .

ان هذه المعادلة تستند على افتراض ضمني هو ان المبيعات تتم بطريقة منظمة وبمعادلات متساوية على مدار هذه السنة والمتتبع لمبيعات الاسمنت من الشركة يمكن ان يرى انها تخضع لهذا الافتراض ذ ان المبيعات مستمرة على مدار السنة وان كات تختلف بين الصيف والشتاء ولكن هذا الاختلاف لايتوقع ان يوثر بصورة كبيرة على تعديل نتائج الشركة المالية .

موجودات غير ملموسة :

يتم اطفاء الموجودات الملموسة سنويا بموجب طريقة القسط الثابت وحسب العمر الانتاجي المقدر لها على مدى ١٠ سنوات وف يحال حصول تدني في قيمتها يتم اخذ قيمة التدني في بيان الدخل وخلال عام ٢٠٠٥ تم تخفيض العمر الانتاجي المتوقع للموجودات غير الملموسة الى ٦ سنوات .

القروض طويلة الاجل :

وقعت الشركة بتاريخ ٣١ كتنون الاول ١٩٩٧ اتفاقية مع البنك العربي بمبلغ ٢ مليون دينار اردني وذلك بهدف اعادة هيكلة مديونية الشركة وتمويل مشاريع الشركة الانتاجية والبيئية بفائدة ٩,٥% تدفع كل ستة اشهر من كل عام من اجل القروض وفائدة تاخير بواقع ١% وتم تسديد القرض بموجب ثلاثة اقساط نصف سنوية متساوية ومتتاليةقيمة كل قسط ٦,٦٦٦,٦٦٦ دينار اردني وقد سدد القسط الاخير بتاريخ ٢١ كانون الاول ٢٠٠٤ هذا وقد تم تخفيض الفائدة عن القسط الثاني لتصبح ٨,٧٨% وعلى القسط الاخير لتصبح ٧,٤% مما ادى الى وفرفي مبلغ الفائدة بمقدار ١١٧,٧٧٠ دينار اردني للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ .

البضاعة

يتم تسعير الاسمنت الجاهز وتحت التصنيع بالكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح او صافي القيمة التحصيلية ايهما اقل وتتضمن الكلفة : كلفة المواد الخام ,اجور مباشرة , استهلاكات ومصاريف صناعية غير مباشرة ويتم تسعير المواد الخام وقطع الغيار واللوازم بالكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح او صافي القيمة التحصيلية ايهما اقل .

التغير في السياسات المحاسبية :

تم تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٩(الادوات المالية الاعتراف والقياس ")اعتبار من الاول من كانون الثاني ٢٠٠١ ونتيجة لذلك حدثت تغيرات على السياسات المحاسبية المتبعة للاستثمارات حيث تظهر الاستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة ويوخذ فرق تقييم العادلة الى بند حقوق المساهمين في حين انة في السنة السابقة كانت تظهر تلك الاستثمارات بسعر التكلفة وكان يؤخذ مخصص لاي هبوط في قيمتها ولم يتم اعادة تقييم الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقانة للفترات المالية السابقة لان هذا الاجراء غير مطلوب وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) .

تم الاعتراف بالمنافع الضريبية المؤجلة للسنوات السابقة والتي يتوقع ان تستفيد منها الشركة في المستقبل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) واخذ الاثر منتطبقهذا المعيار الى الارباح المدورة ضمن حقوق المساهمين .

القيمة العادلة :

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة بسعر الاغلاق في السوق المالي اما الموجودات المالية غير المتداولة او التي لايتوفر لها اسعار معلنة فيتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها مع القيمة السوقية لادارة مالية مشابهة لها او بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة وفي حال وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد علية يتم اظهارها بالتكلفة /التكلفة المطفاة وان حصل تدني في قيمتها يتم تسجيل التدني في بيان الدخل .

محفظة الاوراق المالية :

تظهر الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالكلفة عند الاقتناء ويعاد تقديمها بالقيمة العادلة في نهاية العام وتقدير الارباح او الخسائر الناتجة عن التقيم في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين وفي حالة بيع تلك الموجودات او جزء منها او حصول تدني في قيمتها يتم قيد الارباح او الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ القيدة سابقا ضمن حقوق المساهمين الخاصة بهذه الموجودات .

الارباح :

بلغ اجمالي الربح ٦٧٢٧٤ مليون دينار بارتفاع نسبة ٢٧,٣% عن عام ٢٠٠٧ حيث بلغ الربح الاجمالي ٥٢٨٣٤ مليون دينار اما صافي الربح عن العمليات فبلغ ٣٤٢١٦ مليون دينار مقارنة بمبلغ ٢٢٧٢٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٧ بعد احتساب اية ايرادات او خسارة اخرى وفوائد وعمولات بنكية وصل صافي الربح قبل الضريبة والرسوم الى ٣٣٨٧٧ مليون دينار عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ١٩٣٥٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٧ اما صافي ربح السنة فكان ٢٦٩٤٥ مليون دينار مقارنة بمبلغ ١٦٣٤٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٧ .

الموجودات الثابتة :

بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة في نهاية عام ٢٠٠٨ (١١٥٧١٩) مليون دينار مقارنة مع ١١٧٢٥٣ مليون دينار بنهاية ع ٢٠٠٧ .

اما الموجودات الثابتة فتعديلها يستلزم معرفة التغير الذي حصل على مستويات الاسعار منذ تاريخ اقتنائها الى الوقت الذي اعت فية الميزانية اذ ان الموجودات الثابتة لها قيم سوقية تتغير نتيجة للتغير في مستويات الاسعار ومن ثم تختلف قيمتها النقدية عن تكلفة اقتنائها .

تقوم الشركة بتسجيل موجوداتها الثابتة بالكلفة التاريخية وتستخدم القسط الثابت لاستهلاك هذه الموجودات ويتراوح نسبة القط ٢%-٢٠% سنويا ولايجاد قيمة الموجودات الثابتة معدلة بالاسعار القياسية فقد تم اولا ايجاد عمر هذه الموجودات التقديري في عام ٢٠٠٥ اذ اخذت الموجودات الثابتة في عام ١٩٩٩ وتم ايجاد العمر التقديري لها باخذ مجمع الاستهلاك لذلك العام وتقسيمة على مجمع الاستهلاك لنفس العام وهكذا من بداية عام ٢٠٠٥ فقد تم تعديل قيمة الموجودات الثابتة بنفس الطريقة لعام ٢٠٠٦ اما مجمع الاستهلاك المعدل فقد تم احتسابة بايجاد الاستهلاك التاريخي للعام ومن ثم ضرة بنسبة اجمتالي الموجودات الثابتة المعدلة في نهاية الفترة وتم اضافة الناتج الى مجمع الاستهلاك المعدل في بداية الفترة .

النفقات الاخرى :

تم التميز بين مجموعتين من النفقات وهي كما يلي :

المجموعة الاولى : وتشمل تلك النفقات التي يتم افاقها بصورة دورية منتظمة خلال السنة حيث تم استخدام المعادلة التالية :

القيمة العادلة= الكلفة التاريخية ×(الرقم القياسي اول السنة ÷متوسط الرقم القياسي خلال السنة)

المجموعة الثانية: وتشمل تلك النفقات التي تم انفاقها في اوقات معينة خلال السنة وتم استخدام المعادلة التالية لايجاد القيمة المعدلة :

القيمة المعدلة =التكلفة التاريخية ×(الرقم القياسي في نهاية السنة ÷الرقم القياسي في تاريخ تحقق النفقة).

الايرادات الاخرى :

تم التفريق بين نوعين من الايرادات الاخرى وهي :

- الايرادات المتكررة بصورة دورية وتم اعتبارها متحصلة بصورة منتظمة خلال السنة ولذلك تم تطبيق معادلة المبيعات المعدلة عليها .

- ايرادات غير متكررة وفي اوقات غير منتظمة وتم ايجاد قيمتها المعدلة كالتالي :

القيمة المعدلة = الايراد التاريخي ×(الرقم القياسي في نهاية السنة ÷ الرقم القياسي في تاريخ تحقق الايراد وتم استخدام هذه المعادلة كلما امكن التاكيد من الايراد وتاريخ تحققة.

المخزون :

وجود الموخزون من السلع والبضائع يودي الى ربح (خسارة) حيازة محققة اذ ان الفرق بين تكلفة السلعة المباعة =تكلفتها الاستبدالية وقت الاعتراف بالايراد ليمثل ربح (خسارة) حيازة محققة بينما يمثل الفرق بين تكلفة المخزون وتكلفتة الاستبدالية في تاريخ الميزانية ربح (خسارة) غير محقق .

كم مواجعة البيانات المالية للشركة تبين انها تستخدم طريقة الوارد اولا صادر اولا في تقيمها لمخزون , ان تخفسض كمية المخزون عند استخدام هذه الطريقة يعتبر السبب الرئيسي لربح (الخسارة) الحيارة المحققة لانة ينقل تكاليف الوحدات ذات السعر الاحث داخل تكلفة السلع المباعة ونظرا لاحتمال ان تكون تكاليف الوحدة هذه اقل (اعلى) من تكلفتها الحالية فقد يؤدي هذا التخفيض الى دخل صافي اعلى (اقل) من الدخل الذي يظهر في حساب الارباح والخسائر اذ يبقى المخزون عند مستواه اول الفترة وبذلك فانة في حالة التضخم فيتوقع ان تودي هذه الطريقة الى تكلفة اقل للسلع المباعة ودخل صافي اعلى ويجب ملاحظة ان قوائم المالية للشركة لا تحتوي على حركة المشتريات وتوقيتها لذا فقد كان من الضروري افتراض ان المشتريات وتوقيتها لذا فقد كان من الضروري افتراض ان المشتريات تمت بصورة منتظمة خلال السنة كما ان تدفق وحدات الخزين ايضا تمت بصورة منظمة ان هذا الافتراض قادنا الى تعديل قيمة المشتريات بالتغير العام للاسعار في منتصف السنة اما فيما يخص قيمة المخزون فبموجب هذه الطريقة فان مخزون اخر المدة لايحتاج الى تعديل كلفتة نظرا لافتراض انة مقوم على اساس اسعار احدث المشتريات الا ان هذه الفرضية تعتمد على ان فترة الاحتفاظ بمخزون اخر المدة قلية نسبيا لذا فان عدم تعديل خزين اخرالمدة لن يوثر على دقة المعلومات تاثيرا كبيرا اما اذا كانت فترة الاحتفاظ

بالمخزون طويلة وفي حالات ارتفاع الاسعار فان الدقة تقتضي تعديل تكلفة مخزون اخر المدة لتعكس الارتفاع بالاسعار من منتصف السنة وحتى نهايتها لذا تم تعديل تكلفة مخزون اخر المدة كما يلي :

تكلفة المخزون المعدل = خزين اخر المدة التاريخي ×(الرقم القياسي في اخر المدة ÷ الرقم القياسي في منتصف السنة)

نتائج البحث:

لقد اظهر البحث العديد من النتائج كما يظهر ذلك في الجدول (٣) والمتعلقة بقائمة الدخل التاريخي والمعدل ٠جدول ٤) وقائمة المركز المالي التاريخي والمعدل (جدول ٤) وجدول النسب المقارنة بين النتائج التاريخية والمعدلة (جدول٥) وتظهر هذه الجداول نتائج تعديل القوائم المالية في نهاية كل فترة من الفترات الخمسة موضع البحث طبقا للارقام التاريخية التي ظهرت في البيانات المالية المنشورة للشركة تم تعديل هذه الارقام وفق التغير في القوة الشرائية للدينار الاردني في تاريخ تصوير القوائم المالية لكل فترة وتم تخليص الآثار التي حصلت من التعديل على القوائم المالية وكذالك بعض النسب المالية التي تساعد على التحليل المالي.

يجب هنا توضيح ان نقارنة القوائم المالية المعدلة للشركة لسنوات مختلفة تكون مقارنة محفوظة بالاستنتاجات غير الدقيقة فمثلا اذا تم مقارنة النتائج المعدلة لسنة ٢٠٠٥ بنتائج سنة ٢٠٠٦ المعدلة فانة بالرغم من تعديل ارقام كلا السنتين الا ان كل منهما قد تم تعديل ارقامة على اساس الارقام القياسية لتلك السنة أي ان كل منهما قد تم تعديل ارقامة على اساس الارقام القياسية لتلك السنة أي ان كل منهما مقوم بوحدة نقد ذات قوة شرائية مختلفة لذا اذا اريد ان تكون المقارنة ذات معنى فيجب اعادة التعبير عن جميع عنصر سنة ٢٠٠٥ على اساس القوة الشرائية للدينار السائد في نهاية سنة ٢٠٠٦ .

ويمكن تلخيص اهم النتائج التي توصل اليها البحث بما يلي :

١- صافي الربح من العمليات :

ان المقصود بصافي الربح من العمليات مقابلة الايرادات بالنفقات للفترة الواحدة معبر عنهما بوحدة نقدية ذات شرائية معادلة للارقارم القياسية في نهاية الفترة من غير اضافة صافي الارباح او الخسائر غير المتحققة نتيجة الاحتفاظ بصافي الاصتل النقدية او القروض طويلة الاجل . لقد اظهرت نتائج مقارنة صافي الربح للاعوام من ٢٠٠٨-٢٠٠٥ انها ازدادت ويظهر الجدول رقم ٥-٦ اهم عناصر التي

اثرت على زيادة ارباح الشركة منها صافي المبيعات والفرق بينهما وبين تكلفة المبيعات والدخل من العمليات .

٢- ربح (خسارة) حيازة صافي الموجودات النقدية :

ان الموجودات النقدية تحقق خسائر في اوقات التضخم وذلك لان هذه الموجودات هي اما نقدية او يتم تحديدها وفقا للمبالغ الثابتة التي سيتم استلامها في المستقبل بدون ربطها باسعار مجموعة من المواد والخامات وبينما على العكس في ذلك فان المطلوبات النقدية تحقق ربحا خلال فترات التضخم لنفس الاسباب ولهذا فان كان صافي الموجودات النقدية موجبا أي ان الموجودات النقدية تزيد عن المطلوبات اكثر من الموجودات النقدية فان المنشاة ستحقق ربحا نتيجة ذلك ومن مراجعة قائمة المركز المالي للشركة اظهرت نتائج تطبيق للنموذج المعدل ان الشركة حققت ربحا نتيجة الاحتفاظ بصافي الموجودات المتداولة وذلك لان المطلوبات المتداولة تزيد عن الموجودات المتداولة.

٣- الارباح الضخمية نتيجة الاقتراض طويل الاجل :

كماذكرنا سابقا فان القروض الطويلة الاجل تمثل احد عناصر المطلوبات النقدية التي تحقق (ارباح) في اوقات التضخم نتيجة لاحتفاظ بها اذ يعني الالتزام بدفع القرض بوحدة نقدية جارية تقل قوتها الشرائية عن تلك الوحدات التي حصلت عليها المنشاة من تاريخ الاقتراض يبدو ان الاسباب التي دعت السلطة الى التوسع في سياياتها الاقتراضية هي الطموحات الكبيرة للشركة لانجاز مشاريع كبرى من اجل تلبية احتياجات السوق .

ان وجود قروض بهذا الحجم يبدو انة انعكس ايجابيا على اداء السلطة المالي اذ ان الشركة ستقوم باعادة القروض بوحدات نقدية جارية تقل قوتها الشرائية عن تلك الوحدات التي حصلت عليها الشركة من تاريخ الاقتراض .

<u>ارباح وخسائر القوة الشرائية :</u>

ان التفريق بين المفردات النقدية وغير النقدية ضروري اذ ان المفردات تشتمل على الموجودات والمطلوبات التي ارصدتها الاسمية لا تتغير بتغير مستوياالاعار مثل الصندوق ,المدينين ,اوراق القبض وجميع المطلوبات ولهذا وبغض النظر عن التغيرات التي حصلت في الاسعار فان ارصدة هذه الحسابات تبقى ثابتة تمثل المبالغ بالقوة الشرائية الحالية لهذا فان الخسارة او الربح الناتج عن التغير مستوى تنتج

عن وجود هذه الحسابات لان ارصدة هذه الحسابات تبقى ثابتة فهي تظهر في الميزانية العمومية بارصدتها التاريخية دون حاجة لاجراء التسويات .

ان الاحتفاظ بالموجودات النقدية في الفترات التضخم ينتج عنها خسائر في القوة الشرائية ذلك ان تلك العناصر تقوم على اساس عدد معين من وحدات النقد تتناقص قيمتها مع مرور الزمن بينما الاحتفاظ بالمطلوبات النقدية يترتب عليها تحقيق ارباح في القوة الشرائية وبصورة عامة يمكن القول انة في فترات التضخم فان المنشاة ستحقق صافي خسائر قوة شرائية اذا زادت الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية (أي اذا كان صافي الموجودات النقدية موجبا) وتحقق صافي ارباح قوة شرائية اذا كان صافي الموجودات سالبا . وللتفريق بين الموجودات والمطلوبات النقدية وغير النقدية من خلال اذا كانت قيمتها تقاس بعدد محدد من وحدات النقد بغض النظر عن القوة الشرائية لهه الوحدات ويمكننا ذا المعيار من التميز بين معظم العناصر النقدية وغير النقدية كالاستثمار (في سندات طويلة المدى)ولذلك يجب تصنيفها وفقا للغرض الرئيسي من الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها فتعتبر موجودات نقدية لان القيمة التي سيتم تحصيلها محددة بعدد معين من الوحدات النقد اما اذا كان الغرض منها اعادة بيعها فتعتبر في تلك الحالة موجودات غير نقديا .

جدول رقم (١) الارقام القياسية لتكاليف المعيشة والجملة في الاردن للاعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ .

السنة	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة(١)	الرقم القياسي لتكاليف الجملة في عمان
٢٠٠٠	١٠٠	١٣٨,٤
٢٠٠١	٩٩,٨	١٣٩,٨
٢٠٠٢	١٠٦,٤	١٥٢,٨
٢٠٠٣	١٣٣,٨	٢٠٤,٤
٢٠٠٤	١٥٥,٤	٢٣٣,٨
٢٠٠٥	١٦٨,١	٢٤٥,٨

جدول رقم (٢) الميزانية العمومية لشركة الاسمنت تاريخية ومعدلة كما في ١٢/٣١(٢٠٠٣=١٠٠)

	٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
الموجودات	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة
موجودات متداولة:						
نقدية في الصندوق\البنك	٩٢٨٤٨٠٣	٩٢٠٣٧٣٣	٣١٥٨٠٩١	٣١٢٩٤١٠	٦١٣٨٣٣٠	٦١٩٤٠٧٦
مدينون	٧٤٤١٦٣٤	١٠٦٦٢٤٧٤	١١٥٤٠٦٢٤	١١٤٣٥٨١٥	١٠٧٢٥٤٥٢	١٠٨٢٢٨٥٧
بضاعة	٣٣٨٧٨٢١٥	٣٣٥٨٢٤١١	٣٠٠٣٣٠٧٩	٢٩٧٦٠٣٢٦	٢١٥٦٧٥٨٧	٢١٧٦٣٤٥٨
ارصدة مدينة اخرى	٨١٦٤٥٣	٨٠٩٣٢٤	٧٦٢٣١٧	٧٥٥٣٩٣	٢٠٦٣٣٥٠	٢٠٨٢٠٨٨
مجموع موجودات متداولة	٥١٤٢١١٠٥	٥٠٩٧٢١٢٧	٤٥٤٩٤١١١	٤٥٠٨٠٩٤٥	٤٠٤٩٤٧١٩	٤٠٨٦٢٤٨١
استثمارات :						
قروض اسكان موظفين	٤٤٠١٩٣٤	٤٣٦٣٤٩٩	٥٠٥٥٧٩١	٥٠٠٩٨٧٥	٦٠٩١٨٠٥	٦١٤٧١٢٩
استثمارات متوفرة للبيع	٨٣٢٠٠٠	٨٢٤٧٣٥	٨٦٥١٥١	٨٥٧٢٩٣	٧٥٣٦٣١	٧٦٠٤٧٥
استثمارات في شركات تابعة	٢٥٠٠٠٠	٢٤٧٨١	١٨٤٣٨١	١٨٢٧٠٦	١٨٤٣٨١	١٨٦٠٥٥
موجودات ضريبة مؤجلة	---	---	١٦٥٢٤٢٨	١٦٣٧٤٢٢١	٢٨٧٦١٢٥	٢٩٠٢٢٤٥
اصول غير ملموسة	---	---	١٩٣٩٦١٩	١٩٢٢٠٠٣	١٧٤٥٦٥٧	١٧٦١٥١٠

الموجودات الثابتة :						
موجودات ثابتة بالكلفة	٣٠٩٧٨٦٤٥٢	٣٠٧٠٨١٥٨٨	٣٢٤٤٤٣٤٩	٣٢١٤٩٧٨٣١	٣٣٧٨٩٣٠٧٢	٣٤٠٩٦١٧٢٧
ينزل :الاسهلاك المتراكم	٢٠٢١٢٢٤٧٠	٢٠٠٣٥٧٦٦١	١٢١١٤٨٨٣	٢١٠١٨٨٥١١	٢٢٠٦٤٠٤٦٦	٢٢٢٦٤٤٢٦٤
صافي القيمة الدفترية	١٠٧٦٦٣٩٨٢	١٠٦٧٢٣٩٢٦	١١٢٣٢٩٤٤٦	١١١٣٠٩٢٩٩	١١٧٢٥٢٦٠٦	١١٨٣١٧٤٦٣
مجموع الموجودات	١٦٤٥٦٩٠٢١	١٦٣١٣٢١٠٦	١٦٧٥٢٠٩٤٧	١٦٥٩٩٩٥٦٦	١٦٩٣٩٨٩٢٤	١٧٠٩٣٧٣٦٠
المطلوبات:						
مطلوبات متداولة :						
بنوك دائنة	٢٥١٨٢	٢٤٩٦٢	٦٥٨٤٥١	٦٥٢٤٧١	٣٣٥٠٨٣	٣٣٨١٢٦
دائنون	٧١٦٨٠٦٩	٧١٠٥٤٨١	٦٢٧٤٧٢١	٦٢١٧٧٣٥	٧٥٢٥١١٠	٧٥٩٣٤٥
فوائد قروض وبنوك مستحقة	٥١٥٠٠	٥١٠٩٩٨	٥٠٤٩٤٤	٥٠٠٣٥٨	٤٩٠٨٧١	٤٩٥٣٢٨
مخصص ضريبية دخل	٢٨١٨١٨٧	٢٧٩٣٣٥٨٠	٢٧٧٢٨١٢	٢٧٤٧٦٣٠	٤٢٥٤٦٤١	٤٢٩٣٢٨٠
مخصص حوافز ترك الخدمة للموظفين	١١٠٠٠٠٠٠	١٠٩٠٣٩٥٤	٨٦٥٣٣٩٢	٨٥٧٤٨٠٤	١٦٩٠٥٧٧	١٧٠٥٩٣٠
ارصدة دائنة اخرى	٦٤٢٥٠١٨	٦٣٦٨٩١٨	٧٢٥٨٣٥١	٧١٩٢٤٣٢	٩٦٠٥٢٦٦	٩٦٩٢٤٩٨
اقساط قرض تستحق خلال عام	----	---	٦٦٦٦٦٦٦	٦٦٠٦١٢١	٢٣٣٣٣٣٣٤	٣٢٥٤٥٢٤١
مجموع مطلوبات متداولة	٢٧٩٥١٩٥٦	٢٧٧٠٧٨٩٦	٣٢٧٨٩٣٣٧	٣٢٤٩١٥٤	٤٧٢٣٤٨٨٢	٤٧٦٦٣٨٥٦
صندوق التكافل	٣٠٨٢٩٤٨	٣٠٥٦٠٦٥	٢٨١٧٩٥١	٢٧٩٢٣٥٩	٢٣٤٣٩٣٨	٢٣٦٥٢٢٥

مخصص تعويض نهاية الخدمة	٦٦١٢٠٨	٦٥٥٤٣٤	٢٥٥٣٨٧	٢٥٣٠٦٧	٤٣٦٤٣	٤٤٠٣٩
مخصص التامين الصحي	---	---	---	---	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠١٨١٦٣
مطلوبات طويلة الامد:						
قروض طويلة الامد	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٩٨٢٥٣٧٢	١٣٣٣٣٣٣٤	١٣٢١٢٢٤٤	١٣٣٣٣٣٣٤	١٣٤٥٤٤٢٣
اسناد قرض طويل الامد	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٩١٢٦٨٦	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٩٠٩١٨٢	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٩٠٨١٧
مجموع مطلوبات طويلة الامد	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٧٣٨٠٥٨	٢٣٣٣٣٣٣٤	٢٣١٢١٤٣	٢٣٣٣٣٣٣٤	٢٣٥٤٥٢٤١
حقوق الاقلية	---	---	٧٣٨٣٦١	٧٣١٦٥٥	٦٩٨٤٠٨	٧٠٤٧٥٠
حقوق المساهمين						
راس المال المدفوع	٦٠٤٤٤٤٦٠	٥٩٩١٦٦٩٦	٦٠٤٤٤٤٦٠	٥٩٨٩٥٥١٩	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦٠٩٩٣٤٠٠
احتياطي اجباري	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٦٤٢٥٢	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٥٤٧٩٣	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٧٢٤٥٢٠٦
احتياطي اختياري	٥٣٩٩٦٤٠	٥٣٥٢٤٩٣	٥٣٩٩٦٤٠	٥٣٥٠٦٠١	٧٣٩٩٦٤٠	٧٤٦٦٨٤١
ارباح مقترح توزيعها على المساهمين	٦٠٤٤٤٤٦	٥٩٩١٦٦٩	٧٨٥٧٧٨٠	٧٧٨٦٤١٧	٨٤٦٢٢٢٤	٨٥٣٩٠٧٥
التغير في القيمة العادلة	---	---	٢٥٦٥٢٠	٢٥٤١٩٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٦٨٦١
ارباح مدوره	٣٩٨٤٣٢٧	٣٩٤٩٥٣٨	٦٦٢٨١٧٧	٦٥٦٧٩٨١	١٣٥٦٦٧٢٩	١٣٦٨٩٩٣٨
صافي حقوق المساهمين	١٠٢٨٧٢٨٧٣	١٠١٩٧٤٦٥٠	١٠٧٥٨٦٥٧٧	١٠٦٦٠٩٥٠٤	١١٧٠٧٨٠٥٣	١١٨١٤١٣٢٤

مجمــوع المطلوبــات وحقــوق مساهمين	٢١٠٦٩٥٤١٦	١٦٣١٣٢١٠٦	١٦٧٥٢٠٩٤٧	١٦٥٩٩٩٥٦٦	١٦٩٣٩٨٩٢٤	١٧٠٩٣٧٣٦٠

(٢٠٠٦=١٠٠)جدول رقم (٣) الميزانية العمومية لشركة الاسمنت تاريخية ومعدلة كما في ١٢/٣١

الموجودات	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة
موجودات متداولة:						
نقدية في الصندوق\البنك	٢١٩٤٢٨	٢٢١١٦٩	٦١٧٢٥٥٧٢	٦٢٧٧٠٧٥٥	٨٧٦٧٢٣٤٦	٨٨٣٣٤٦٤٨
مدينون	٣٠٧٨٧٢٣	٣١٠٣١٥٧	١٤٤٩٦٤٧	١٤٧٤١٩٣	٢١٦٠٢٢٩	٢١٧٦٦١٨
بضاعة	٢٣٠٥٦٥٦١	٢٣٢٣٩٥٤٩	٣٠٣٩٣٧٥٨	٣٠٩٠٨٤٠٧	٣٦١٠٨٤٩٢	٣٦٣٨١٢٦٦
ارصدة مدينة اخرى	٦٤٠٢١٥١	٦٤٥٢٩٦١	٧٥٥٩١٩٤	٧٦٨٧١٩١	٨٥١٢١٢٦	٨٥٧٦٤٢٩
مجموع موجودات متداولة	٥٤٢٨٦٨٦٣	٥٤٧١٧٧١١	١٠١١٢٨١٧١	١٠٢٨٤٠٥٤٩	١٣٤٤٥٣٢٦٣	١٣٥٤٦٨٩٦٢
استثمارات :						
قروض اسكان موظفين	٦٤٦٣٦٤٢	٦٥١٤٩٤٠	٦٤١٢١٤٦	٦٥٢٠٧٢١	٦٥٨٣١٢٢	٦٦٣٢٨٥٢
استثمارات متوفرة للبيع	٣٣٩٦٣١	٣٤٢٣٢٦	٣٣٩٦٣١	٣٤٥٣٨١	٢٤٨٣٢٨	٣٢٦٢
استثمارات في شركات تابعة	---	---	٤٩٤١٦١	٥٠٢٥٢٨	٢٧١٩١	٢٧٣٩٦
موجودات ضريبة مؤجلة	٨٧٢٢١١	٨٧٩١٣٣	٦٨٧٣٥١	٦٩٨٩٩٨٩	١١٨٩٦٤	١١٩٧٩٤٥

اصول غير ملموسة	١٣٩٦٥٢٥	١٤٠٧٦٠٨	٦٩٨٢٦٣	٧١٠٠٨٦	---	---
الموجودات الثابتة :						
موجودات ثابتة بالكلفة	٣٤٤٨١٦٣٧٣	٣٤٧٥٥٣٠١٠	٣٤٥١٢٩٤٤٦	٣٥٠٩٧٣٤٣٧	٣٤٤٠٦٧٨٧٨	٣٤٦٦٦٧٠٦٨
ينزل :الاسهلاك المتراكم	٢٢٩٠٩٧٧٧٧	٢٣٠٩١٦٠١٣	٢٣٥٠٠٨٤٣٧	٢٣٨٩٨٧٧٧٦	٢٢٩٦٤٢٩٣٦	٢٣١٣٧٧٧٢٦
صافي القيمة الدفترية	١١٥٧١٨٥٩٦	١١٦٦٣٦٩٩٧	١١٠١٢١٠٠٩	١١١٩٨٥٦٦٠	١١٤٤٢٤٩٤٢	١١٥٢٨٩٣٤١
مجموع الموجودات	١٧٩٠٧٧٤٦٨	١٨٠٤٩٨٧١٧	٢١٩٨٨٠٧٣٢	٢٢٣٦٠٣٩١٨	٢٥٧٤٠٣١٦٧	٢٥٩٣٤٧٦٦٦
المطلوبات:						
مطلوبات متداولة :						
دائنون	١٣١٧٥٥٠٠	١٣٢٨٠٠٦٧	٩٩٣١٦١٧	١٠٠٩٩٧٨٦	١١٥٨٣٦٥٥	١١٦٧١١٦١
فوائد قروض وبنوك مستحقة	١٢٥٠٠	١٢٥٩٩	---	---	---	---
مخصص ضريبية دخل	٦٣٢٧٧١٠	٦٣٧٧٩٢٩	٩٥٣٣٩٠١	٩٦٩٥٣٣٦	١٣٦٣٣١٥٠	١٣٧٣٦١٣٨
ارصدة دائنة اخرى	٩٩٦٧٣٤٠	١٠٠٤٦٤٤٥	١١٥١٨٠٠٢	١١٧١٣٠٣٣	١٨٧٧٨٢١٤	١٨٩٢٠٠٧٠
اقساط قرض تستحق خلال عام	---	---	٩٩٣١٦١٧	١٠٠٩٩٧٨٦	---	---
مجموع مطلوبات متداولة	٢٩٤٨٣٠٥٠	٢٩٧١٧٠٤٢	٣٠٩٨٣٥٢٠	٣١٥٠٨١٥٦	٤٣٩٩٥٠١٩	٤٤٣٢٧٣٧٠
صندوق التكافل والتضامن	٢٥٧٨٥٨٤	٢٥٩٩٠٤٨	٢٨٨٢٨	٢٩٣١٦	٢٥٠٨٧٠٦	٢٥٢٧٦٥٧
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٣٠١٥٥	٣٠٣٩٤	١٣٦٦٠٣٤٦	١٣٨٩١٦٥٣	٣١٩٢٦	٣٢١٦٧
مخصص التامين الصحي	١٢٦٩٥٨٤٥	١٢٧٩٦٦٠٥	١٣٦٦٠٣٤٦	١٣٦٢٧٩٢٩	٩٢٠٠٠٠٠	٩٢٦٩٤٩٩

حقــوق الاقليــة ---	٥٨٤٢٩٠	٥٨٨٩٢٧	٢٧٥	٢٧٤	---	
حقوق المساهمين						
راس المال المدفوع	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦٠٩٢٤١	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦١٤٦٧٩٥١	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦٠٩٠١٠٧٥
احتياطي اجباري	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٧٢١٤٢٨٥	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٧٤٥٧١٨٤	٢٧٠٠٠٠٠	٢٧٢٠٣٩٦٦
احتياطي اختياري	١٢٣٩٩٦٤٠	١٢٤٩٨٠٤٩	١٢٣٩٦٤٠	١٢٦٠٩٦٠٠	١٢٣٩٩٦٤٠	١٢٤٩٣٣١٠
ارباح مقترح توزيعها على المساهمين:	١٢٠٨٨٨٩٢	١٢١٨٤٨٣٥	٣٩٢٨٨٨٨٩٩	٣٩٩٥٤١٦٨	٩٠٦٦٦٦٩٠	٩١٣٥١٦١٣
ارباح مدوره	٢١٧٧٢٥٥٢	٢١٩٤٥٣٥٠	٣٤٠٥٧٣١٤	٣٤٦٣٣٩٩٨	١٠٤٦٢٧٣٠	١٠٥٤١٧٦٨
مجموع حقوق المساهمين	١٣٣٧٠٥٥٤٤	١٣٤٧٦٦٦٩٩	١٧٣١٩٠٣١٣	١٧٦١٢٢٩٠١	٢٠٠٩٧٣٥٢٠	٢٠٢٤٩١٧٣٣
مجمــوع المطلوبــات وحقــوق المساهمين	١٧٩٠٧٧٤٦٨	١٨٠٤٩٨٧١٧	٢١٩٨٨٠٧٣٢	٢٢٣٦٠٣٩١٨	٢٥٧٤٠٣١٦٨	٢٥٩٣٤٧٦٦٧

جدول رقم (٤) قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧- ٢٠٠٨

	٢٠٠٨		7٢٠٠	
	المجمـوع باسـتثناء العقبة	العقبة	المجمـــــــوع	
	دينار	دينار	دينار	دينار
صافي المبيعات	١٩٧٠٢٨٥٥٥	٧٣٥٩٧٤٦	٢٠٤٣٨٧٣٠١	١٦٧٢٤٥٨٨٣
تكلفة المبيعات :	٦٢٨٨٠٣٩	---	٦٢٨٨٠٣٩	٤٦٣٩١٢١
اسمنت جاهز وتحت التصنيع في بداية السنة	١٠٨٨٠٠٤٢٣	٢٨٢٠٩٤	١١١٦٢١٣٤٧	٩٣٩٤٨٥٩٢
تكلفة الانتاج	----	١٣٤٨٨٣٠	١٣٤٨٨٣٠	---
مشتريات اسمنت خارجية	٤٠٦٨٨٤٠	٩١٩٤٥٨	٤٩٨٨٢٩٨	٦٢٨٨٠٣٩
ينزل التصدير والبيع والتوزيع	١١١٠١٩٦٢٢	٣٢٥٠٢٩٦	١١٤٢٦٩٩١٨	٩٢٢٩٩٦٧٤
تكلفة المبيعات	٨٦٠٠٧٩٣٣	٤١٠٩٤٥٠	٩٠١١٧٣٨٣	٧٤٩٤٦٢٠٩
اجمالي الدخل من المبيعات	٢٨٢٨٣٧٠٥٤	٤٩٩٩٤٦	٣٣٣٧٠٠٠	٤١٩٩٥٢٠
ينزل التصدير والبع والتوزيع	١١٢٧٢٦٩٧	٣٤٥٠٠	١١٣٠٧١٩٧	٧١٢٨٩٨٨
مصاريف ادارية وعمومية	٧١٨٩٨١٨٢	٣٥٧٥٠٠٤	٧٥٤٧٣١٨٦	٦٣٦١٧٧٠١
الـدخل مـن العمليـات قبـل المخصصات	٦٩٣٩٩٧	---	٦٩٣٩٩٧	---
ينـزل مخصـص اعـادة تاهيـل المحاجر والبيئة	٢٤٢٤٠٩	--	٢٤٢٤٠٩	---
يضاف وفر قطع غيار بطيئة الحركة	٣٢٤٢٦٤٨	---	٣٢٤٢٦٤٨	(١٦٠٨٣٩٠)
مخصص التامين الصحي بعد التقاعد	٧٦٨٨٥٠٥١	٣٥٧٥٠٠٤	٨٠٤٦٠٠٥	٦٢٠٠٩٣١١
الدخل من العمليات	١٢٩٥٦٦٢	---	١٢٩٥٦٦٢	(٢٠٤٩٥٤)
ينزل مصاريف اخرى	٩١٣٠٣	---	٩١٣٠٣	---

حسائر التدني في استثمارات مالية متوفرة للبيع	١٦٨٠٣	---	١٦٨٠٣	٧٩٨٥٤
حصة الشركة من خسائر الشركة الحليفة	١٧٣٣٠٩٢	٤١٨	١٧٣٣٥١٠	١٠٢٣٥١٣
يضاف ايرادات مالية	٧٧٢١٤٣٧٥	٣٥٧٥٤٢٢	٨٠٧٨٩٧٩٧	٦٣١٥٧٩٢٤
الربح قبل الضريبة والرسوم	---	---	٢٣٢٨٢٩١	١٨٢٤٥٧٣
ينزل رسوم حكومية واخرى	---	---	١١٣٨٩٤٠٠	٩٢١٨١٩٠
ينزل مخصص ضريبة الدخل	---	---	٦٧٠٧٢١٠٦	٥٢١١٥١٦١
الربح للسهم الواحد	---	---	١,١١٠	٠,٨٦٢
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	---	---	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦٠٤٤٤٤٦٠

جدول رقم (٥) قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٦-٢٠٠٧

	٢٠٠٧		6٢٠٠	
	المجمـوع باسـتثناء العقبة	العقبة	المجمـــــــوع	
	دينار	دينار	دينار	دينار
صافي المبيعات	١٦٠٠٤٧٢١٧	٥٧٧٨٦٦٦	١٦٥٨٢٥٨٨٣	١٣٩٧٤٢٣١٦
تكلفة المبيعات :				
اسمنت جاهز وتحت التصنيع في بداية السنة	٤٦٣٩١٢١	----	٤٦٣٩١٢١	٣٤٧٠٥٥٢
تكلفة الانتاج	٨٤٦٠٣٤٤٤	٢٧٦٥٩١١	٨٧٣٦٩٣٥٥	٧٣٦٣٦٥٠٢
ينزل التصدير والبيع والتوزيع	٦٢٨٨٠٣٩	---	٦٢٨٨٠٣٩	٤٦٣٩١٢١
تكلفة المبيعات	٨٢٩٥٤٥٢٦	٢٧٦٥٩١١	٨٥٧٢٠٤٣٧	٧٢٤٦٧٩٣٣
اجمالي الدخل من المبيعات	٧٧٠٩٢٦٩١	٣٠١٢٧٥٥	٨٠١٠٥٤٤٦	٦٧٢٧٤٣٨٣
ينزل التصدير والبع والتوزيع	١٠٥٢٦٧٠٨	٣٨١١٨٧	١٠٩٠٧٨٩٥	١٣٦٧٦٢٥٤
مصاريف ادارية وعمومية	٧٠٩٧٠٣٦	٣١٩٥٢	٧١٢٨٩٨٨	٦٥٩٨٨٩٣

مخصص التامين الصحي بعد التقاعد	١٦٠٨٣٩٠	---	١٦٠٨٣٩٠	١١٧٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات	٥٧٨٦٠٥٥٧	٢٥٩٩٦١٦	٦٠٤٦٠١٧٣	٣٤٢١٦٠٥٢
ايرادات (مصارف) اخرى	٢٠٠٥٦٧١	---	٢٠٠٥٦٧١	٧٣١٢٢٢
فوائد وعمولات بنكية	٦٩٠٩٧٦	---	٦٩٢٠٨٠	(١٠٧٠٦٣٠)
صافي الدخل قبل الضريبة والرسوم	٦٠٥٥٧٢٠٤	١١٠٤	٦٣١٥٧٩٢٤	٣٣٨٧٦٦٤٤
ينزل مخصص ضريبة الدخل	٩٠٨٣٠٦٢	٢٦٠٠٧٢٠	٩٢١٨١٩٠	٦١٤٢٠٨٦
الرسوم الاضافية للجامعات	٦٠٥٥٧٢	١٣٥١٢٨	٦٣١٥٧٩	٣٣٥٨٤٠
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني	٦٠٥٥٧٢	٢٦٠٠٧	٦٣١٥٧٩	٣٣٥٨٤٠
رسوم مجلس التعليم والتدريب المهني التابعة	٥٠٢٢٨٠	---	٥٢٦٤١٥	٢٢١٦٢٥
دخل السنة قبل حصة الاقلية	٤٩٧٢٥٧١٨	٢٤١٣٥	٥٢١١٥١٦١	٢٦٨٣٢٠٧٣
حصة الاقلية من صافي خسارة الشركة التايعة	---	---	---	١١٢٦٤٢
صافي دخل السنة	٤٩٧٢٥٧١٨	٢٣٨٩٤٤٣	٥٢١١٥١٦١	٢٦٩٤٤٧١٥
الربح للسهم الواحد	---	---	٠,٨٦٢	٠,٤٤٦
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	---	---	٦٠٤٤٤٤٦٠	٦٠٤٤٤٤٦٠

التوصيات والاقتراحات :

١- لابد ان تعد المنشات المالية قوائمها المالية بعملة اقتصاد مرتفع التضخم ان تعدل قوائمها المالية باستخدام وحدة قياس (القوة الشرائية) سواء القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية او على اساس التكلفة الجارية لكونها معدلة بل الارقام القياسية المناسبة .

٢- ضرورة عدم تجاهل تغيرات المستوى العام للاسعار لدى تقييم واختبار البدائل الاستثمارية نظرا لما يترتب على عدم اخذ اثر التضخم بعين الاعتبار عدم الوصول الى القرارات الاستثماري الرشيد.

٣- وقف التقسع في اصدار النقود الورقية او الائتمانية او رفع سعر الفائدة كي ينقص الطلب على الاستثمار وعلى النقود اللازمة للاستثمار لمكافحة التضخم .

٤- امتصاص القوة الشرائية الزائدة التي تودي الى ارتفاع الطلب الكلي عن حجم المنجات الحقيقة مثل فرض ظرائب جديدة او زيادة معدلات الظرائب القائمة او اجراء قرض عام .

٥- قيام المنشات بتدريب محاسبيها على مراقبة مستوى الاسعار واثاره على التضخم واثارها على اعداد البانات المالية كما نوصي بان تاخذ الموسسات الاكاديمية على عاتقها بطرح مساق تدريب محاسبة تقلبات الاسعار وعلاقتة بالتضخم وذالك للاهمية الاقتصادية .

٦- ينبغي على جميع الشركات الافصاح عن التعديلات المالية في المستوى العام للاسعار في قوائمها المالية وخاصة الاصول الثابتة كي نحافظ على الاقل بالتضخم بمتابعة تلك المشرات من هذه الشركات .

٧- تبني منهج بان ميزانيات الفترات المالية المرتقبة لاينبغي ان تتجاوز المطلق للميزانية المعتمدة للفترات المالية السابقة لكي لا تخضع الى المتصاعد .

٨- الاستقرار النسبي للاجور عن طريق التوسع في السياسات الاجتماعية

٩- اهتمام دائرة الاحصاءات بنشر ارقام قياسية عن اسعار الجملة واعداد الدراسات الدورية عن اتجاهات الاستهلاك في الاردن .

المراجع

أ- المراجع الاجنبية :

١- الاستاذ فاغ الفداغ : المحاسبة المتوسطة ,دار الورق للنشر والتوزيع , عمان الطبعة الثانية ٢٠٠٢

٢- د. رضوان حلوة حنان (واخرون): اسس المحاسبة المالية دار ومكتبة الحامد , عمان ٢٠٠٤

٣- د. رضوان حلوة حنان ك بدائل القياس المحاسبي المعاصر , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان ٢٠٠٣ .

٤- د. اسماعيل محمد هاشم : مبادى الاقتصاد التحلية , دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٨ .

٥- د. وسام ملاك : النقود والسياسات النقدية الداخلية , دار المنهل اللبناني بيروت ٢٠٠٠ .

٦- د. غازي خسن عناية : التضخم المالي , موسسة شباب الجامعة , الاسكندرية ٢٠٠٣ .

٧- د. محمد مجيد سليم : محاسبة التضخم – حالة واقعية من الاردن ,مجلة الاداري العدد ٦٠ معهد الادارة العامة مسقط ١٩٩٥ .

٨- د . احمد زهير شامية ك النقود والمصارف , دار زهران للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ .

٩- د . ثابت محمد ناصر : العلاقة بين الاقتصاد السياسي والتطور الفكر الاقتصادي دار المنهج عمان ٢٠٠١ .

١٠-د . عبد الرحمن يسري احمد : اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية القاهرة ٢٠٠٣ .

١١-د . عبد الرحمن يسري احمد : قضايا اقصادية معاصرة , الدار الجامعية القاهرة ٢٠٠٣.

١٢-أ . د حسين القاضي د/مامون توفيق : المحاسبة الدولية , الطبعة الاولى , الدار العلمية .٢٠٠٠ .

١٣-د . نبيل الروبي : نظرية التضخم , القاهرة ١٩٨٥ .

١٤-د . ابراهيم العيسى : محاسبة التضخم واخبارة واثارة على المحاسبة المالية مجلة الدراسات في العلوم الادارية المجلد (٤) جامعة مؤتة , ١٩٩٧ .

١٥-د . محمد محمد الفيومي : الشركات الدولية ومدخل اقتصادي محاسبي دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ص ١٨٠-٢٠٣

١٦-التقرير السنوي الحادي والاربعون- دائرة الابحاث لسنة ٢٠٠٤ البنك المركزي الاردني .

١٧-تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية للسنوات من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ لشركة مصانع الاسمنت الاردنية .

المراجع الاجنبية :

1. Kieco , and we gadt ,1983 in ternalional accuting fourth Kam ver . edition johan willey and son – INS ,1136-1180

2. Kam Vernon /accenting thory anded – New York :johan Willy And Sons 1990.

3. Moonitz Maurice /changing Pricis and Financial report ting stipes Pubishing co 1974

4- Rivar – Bats .F. I internationl Finance New York Macmillan Publishing company , 1985 PP 406- 407

5. Frisch H . Theories OF in flationn , Cambridge university Press 1983 . PP 9-19.

6. Hendriksien , E.S accouting U.ed Iewin IIIinois 1982.